

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

LIBRARY OF CONGRESS
CAIRO OFFICE

JAN 2 1992

6 CONTINUATION 6



مُعْرِفَةُ الْعَرَبِيَّةِ
رِئَاسَةُ الْمُعْرِفَةِ

الْجَرْنَالِيَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ

الثمن ٠٤ فروض

السنة الرابعة والثلاثون - العدد ٢٥ في ٢٠ جانفي الآنسة سنة ١٤١٣
(٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩١)

محتويات العدد

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

رقم الصفحة

قرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون القضائي في المواد الجنائية وتسليم المجرمين بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا الموقعة في أنقرة بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٨٨

قرار رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٩١ بشأن الموافقة على اتفاق منحة بمبلغ ١٠٠ مليون كروز دانمركي وملحقيه (أ، ب) بين حكومتي جمهورية مصر العربية والمملكة للمساهمة في إزالة الآثار التي سببها أزمة الخليج الموقع في القاهرة بتاريخ ١٥/٩/١٩٩١ .. ٣٣٢٢

قرار رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٩١ بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم
بشأن المساعدة الاقتصادية بين حكومتي جمهورية
مصر العربية وجمهورية كوريا الجنوبيّة الموقعة في القاهرة
 بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩١ ٣٣٣٢

قرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٩١ بشأن شاغلي الوظائف الفنية بمعهد التخطيط القوى

(نابع) قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

رقم الصفحة

قرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٩١ بإنشاء المجلس الأعلى لمراكز ومماثل
البحوث بقطاع البحث العلمي ٣٣٣٧

قرار رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٩١ بإنشاء الهيئة القومية للاستشعار من بعد وعلوم الفضاء

قرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٩١ بقبول استقالة السيد الدكتور / بطرس
بطرس غالى نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية ووزير الدولة
لشئون المغيرة والمصريين في الخارج

المحكمة الدستورية العليا

اصدار احکام ...

رئاسة الجمهورية

ديوان كبير الأم næ

منج أو سمة ٣٣٦٣

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٩

بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون القضائي في المواد الجنائية وتسليم المجرمين بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا الموقعة في أنقرة بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٨٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،

قرد :

(مادة وحيضة)

ووفق على اتفاقية التعاون القضائي في المواد الجنائية وتسليم المجرمين بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا الموقعة في أنقرة بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٨٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر ببرئاسة الجمهورية في ٣٠ شوال سنة ١٤٠٩ (٤ يونيو سنة ١٩٨٩) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢١ ذي القعدة سنة ١٤٠٩ الموافق ٢٥ يونيو سنة ١٩٨٩ م .

اتفاقية

بشأن التعاون القضائي في المواد الجنائية

وتسليم المجرمين

بين

جمهورية مصر العربية

و

جمهورية تركيا

اتفاقية بشأن التعاون القضائي في المواد الجنائية وتسليم المجرمين بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا .

رغبة من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية تركيا في تعزيز التعاون القضائي بينهما ، فقد انتهينا إلى عقد اتفاقية بشأن التعاون القضائي في المواد الجنائية وتسليم المجرمين ، وقد تضمنت الأحكام الآتية :

القسم الأول

في التعاون القضائي الجنائي

الباب الأول

أحكام عامة

(مادة ١)

١ - تتعهد الدولتان المتعاقدتان ، بمقتضى أحكام هذا القسم ، بأن تتبادلان التعاون القضائي على أوسع نطاق ممكن بالنسبة لأى إجراء يتعلق بجرائم تختص بها السلطات القضائية في الدولة الطالبة وقت طلب المساعدة .

٢ - يشمل التعاون القضائي في المجال الجنائي ، بالأخص ، تنفيذ إجراءات التحقيق الابتدائي وسماع المتهم والشاهد والتحيز والتفتیش وضبط الأشياء ، وتسليم المستندات والأشياء المتعلقة بالمساءلة الجنائية وإعلان القرارات والمستندات . ولا ينطوي على تنفيذ أوامر القبض والأحكام الصادرة بالإدانة والجرائم العسكرية البحتة .

(مادة ٢)

يجوز رفض طلب التعاون القضائي :

- ١ - إذا تعلق الطلب بجرائم تعتبرها الدولة المطلوب إليها ، إما جرائم سياسية وإما جرائم متصلة بجرائم سياسية وإما جرائم في مواد الرسوم والضرائب والجمارك والنقد .
- ٢ - إذا قدرت الدولة المطلوب إليها أن من شأن تنفيذ الطلب المساس بسيادتها أو أنها أو نظامها العام .

الباب الثاني

الإنابة القضائية

(مادة ٣)

- ١ - تتولى الدولة المطلوب إليها ، طبقاً لتشريعها ، تنفيذ الإنابة القضائية المتعلقة بقضية جنائية و المرسلة إليها من الجهات القضائية في الدولة الطالبة ، ويكون موضوعها مباشرة إجراءات منصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى .
- ٢ - إذا رغبت الدولة الطالبة أن يخلف الشهود أو الخبراء عيناً قبل الإدلاء بأقوالهم ، فعليها أن توخِّذ ذلك صراحة ، وتحقق الدولة المطلوب إليها هذا الطلب إذا لم يتعارض مع تشريعها .
- ٣ - يجوز للدولة المطلوب إليها أن ترسل نسخاً أو صوراً ضوئية مؤشرات مطابقتها لللفات أو المستندات المطلوبة . ومع ذلك إذا أبدت الدولة الطالبة صراحة رغبتها في الحصول على الأصول ، تجاهل إلى هذا الطلب كلما أمكن ذلك .

٤ - لا يجوز للجهات القضائية استخدام المعلومات المرسلة إلى الدولة الطالبة إلا في إطار الدعوى التي طابت من أجلها .

(مادة ٤)

تحبط الدولة المطلوب إليها ، الدولة الطالبة علماً بزمان ومكان تنفيذ الإنابة القضائية إذا أبدت هذه الدولة صراحة رغبتها في ذلك . ويسمح للسلطات والأشخاص المعنية بالحضور إذا قبلت الدولة المطلوب إليها ذلك .

(مادة ٥)

١ - يجوز للدولة المطلوب إليها أن تؤجل تسليم الأشياء أو الملفات أو المستندات المطلوب إرسالها إذا كانت لازمة لإجراء جنائي يباشر لديها .

٢ - يجب على الدولة الطالبة أن تعيد إلى الدولة المطلوب إليها في أقرب وقت ممكن الأشياء وأصول الملفات أو المستندات المرسلة إليها نفاذ الإنابة القضائية ، إلا إذا تنازلت الدولة المطلوب إليها عنها صراحة .

الباب الثالث

تسليم أوراق الدعوى والاحكام القضائية وامر استدعاء الشهود والخبراء
والأشخاص المطلوب القبض عليهم

(مادة ٦)

١ - تقوم الدولة المطلوب إليها بتسليم أوراق الدعوى والاحكام القضائية التي ترسلها الدولة الطالبة لهذا الغرض .

ويجوز أن يتم هذا التسليم مجرد إرسال أوراق الدعوى أو الحكم إلى المرسل إليه .
ويمكن التسليم طبقاً لتشريع الدولة المطلوب إليها .

٢ - يكون إلبات التسليم بوجب إيصال مسؤول وقع عليه من المرسل إليه أو بإقرار من الدولة المطلوب إليها يفيد واقعة التسليم وإجراءاتها وتأريخها، ويتم بإرسال هذا المستند أو ذاك فوراً إلى الدولة المطالبة. فإذا لم يتم التسليم، تحيط الدولة المطلوب إليها على وجه السرعة الدولة المطالبة بأسباب ذلك.

٣ - يتعين إرسال أوراق التكليف بحضور الأشخاص إلى الدولة المطلوب إليها قبل الموعد المحدد ل المؤلم بشهرين على الأقل.

٤ - تحيط الدولة المطالبة بالحق في إعلان الأوراق إلى رعایتها دون إكراه بواسطة هيئة تمثيلها الدبلوماسي أو القنصلي.

(مادة ٧)

١ - إذا قدرت الدولة المطالبة أن حضور الشاهد أو الخبير أمام سلطتها القضائية لها أهمية خاصة فإنه يتعين أن تشير إلى ذلك في طلب تسليم أوراق التكليف بالحضور. وتقوم الدولة المطلوب إليها بدعوة الشاهد أو الخبير للحضور.

٢ - تحيط الدولة المطلوب إليها الدولة المطالبة برد الشاهد أو الخبير. وفي الحال المنصوص عليها في البند (١) من هذه المادة، يتعين أن يستعمل الطلب أو التكليف بالحضور على بيان تقريري بمبلغ التمويض ونفقات السفر والإقامة الواجب الأداء.

(مادة ٨)

١ - كل شخص محبوس تطلب الدولة المطالبة بثوله شخصياً بصفته شاهداً أو لإجراء مواجهة، يتم نقله مؤقتاً إلى الأقليم الذي يكون من المقرر سماعه فيه بشرط إعادةه في الأجل الذي تحدده الدولة المطلوب إليها وبمراعاة أحكام المادة ١١ في الأحوال التي تطبق فيها.

ويجوز رفض النقل:

(أ) إذا لم يوافق الشخص المحبوس.

(ب) إذا كان وجوده ضرورياً لإجراء جنائي مباشر على إقامته الدولة المطلوب إليها.

(ج) إذا كان من شأن النقل إطالة أمد حبسه .

(د) إذا قامت اعتبارات أخرى أمرت تحويل دون نقله .

٢ - يتعين أن يفل الشّخص المُنقول مُحبوساً في إقليم الدولة الطالبة ما لم تطلب الدولة المطلوب إليها إخلاء سبيله .

(مادة ٩)

لا يجوز توقيع أي جزاء أو تدبير ينطوى على إكراه الشاهد أو التّبّير الذي لم يمثّل للتّكليف بالحضور حتى ولو تضمّن التّكليف بيان جزاء التّخلف ما لم ينجب طواعيّة إلى إقليم الدولة الطالبة على أن يتّابع تكليفه بالحضور بعد ذلك .

(مادة ١٠)

تحسب التّعويضات ونفقات السفر والإقامة التي تؤديها الدولة الطالبة للشاهد أو التّبّير من مثل إقامته ووفقاً لمعدل لا يقل عما تنقضى به اللوائح النافذة في الدولة التي تسمع فيها أقواله .

(مادة ١١)

١ - لا يجوز أن يحاكم أو يحبس أو يخضع لأى قيد على حرّيته في إقليم الدولة الطالبة عن أفعال أو أحكام سابقة على دخوله أراضي الدولة الطالبة ، أي شاهد أو تبّير أيا كانت جنسيته، يمثل أمام الجهات القضائية لتلك الدولة بناء على تكليف بالحضور.

٢ - لا يجوز أن يحاكم أو يحبس أو يخضع لأى قيد على حرّيته في إقليم الدولة الطالبة أى شخص أيا كانت جنسيته ، يمثل للمحاكمة أمام الجهات القضائية لتلك الدولة بناء على تكليف بالحضور عن أفعال أو أحكام أخرى غير مشار إليها في ورقة التّكليف بالحضور وسابقة على دخوله أراضي الدولة الطالبة .

٣ - تنقضى الحصانة المنصوص عليها في هذه المادة إذا بقى الشاهد أو التّبّير أو الشخص المطلوب في إقليم الدولة الطالبة خمسة عشر يوماً متالية رغم قدرته على مغادرتها بعد أن أصبح وجوده غير مطلوب من الجهات القضائية ، أو إذا عاد إلى أراضي الدولة الطالبة بعد مغادرتها .

الباب الرابع

صحيفة الحالة الجنائية

(مادة ١٢)

- ١ - تقوم الدولة المطلوب إليها ، في حدود سلطة الجهة القضائية بها ، بإرسال مستخرجات من صحيفة الحالة الجنائية وكافة المعلومات المتعلقة بها التي اطلبها منها السلطات القضائية في الدولة المطلوبة لضرورتها في قضية جنائية .
- ٢ - وفي غير الحالات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة تكون تلبية مثل هذا الطلب طبقاً للشروط المقررة في تشريع ولوائح الدولة المطلوب إليها أو ما يجري عليه العمل لديها .
- ٣ - تخظر كل دولة الدولة الأخرى بالأحكام الجنائية الخاصة برعاياها والتي تم التأشير بها في صحيفة الحالة الجنائية . وتبادل وزارتا العدل هذه الإخطارات كلما أمكن ذلك على الأقل مرة كل عام .

الباب الخامس

الإجراءات

(مادة ١٣)

- ١ - يجب أن تتضمن طلبات التعاون القضائي البيانات التالية :
 - (أ) الجهة الصادر منها الطلب .
 - (ب) موضوع الطلب وسببه .
 - (ج) تحديد شخصية المعنى وجلسيته بقدر الإمكان .
- (د) في حالة طلب تسلیم أوراق دعوى ، اسم وعنوان المرسل إليه ، أو أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تساعده على تحديد شخصيته ومكان تواجده ، وكذلك نوع الورقة أو المستند المراد إعلانه .

٢ - تشمل طلبات الإنابة القضائية فضلاً عن ذلك على بيان التهمة وعرض موجز للوقائع .

(مادة ١٤)

يتم التخاطب بين السلطات القضائية في الدولتين المتعاقدتين من خلال وزير العدل في هاتين الدولتين . وإذا اقتضى الحال يجوز التخاطب بالطريق الدبلوماسي .

(مادة ١٥)

تحرر طلبات التعاون القضائي بلغة الدولة الطالبة . ومع ذلك، ودون الإخلال بأحكام الفقرة الرابعة من المادة السادسة ، تكون هذه الطلبات والمستندات المرفقة بها مصحوبة بترجمة ، مصدقاً على مطابقتها ، بلغة الدولة المطلوب إليها أو بالإنجليزية أو بالفرنسية .

(مادة ١٦)

يتبع أن تكون طلبات التعاون القضائي والمستندات المصاحبة لها موقعاً عليها ومحظمة بخاتم سلطة مختصة أو معتمدة منها ولا تخضع هذه المستندات لإجراءات التصديق .

(مادة ١٧)

١ - إذا تعذر على الدولة المطلوب إليها تنفيذ طلب التعاون القضائي أو رفضت إجراءه ، فإنها تخطر دون إبطاء الدولة الطالبة بذلك ، وتوضح لها الأسباب التي حالت دون التنفيذ .

٢ - إذا كانت الجهة المطلوب منها التعاون القضائي غير مختصة بتنفيذ الطلب تعيّن عليها إحالته إلى الجهة المختصة . وتحاط الدولة الطالبة علماً بذلك .

(مادة ١٨)

مع مراعاة أحكام المادة (١٠) لا يرتقب تنفيذ طلبات التعاون القضائي بما في ذلك الإنابات القضائية الحق في اقتضاء أية مصروفات فيها عندها تلك التي تؤدي للجزاء في الدولة المطلوب إليها وتلك الناشئة عن نقل الأشخاص المحبوبين إعمالاً لحكم المادة (٨) .

الباب السادس

الإبلاغ لمباشرة المعمول

(مادة ١٩)

- ١ - تتمهد كل من الدولتين المتعاقدتين بأن تتحرك ، طبقاً لتشريعاتها الداخلية وبناء على طلب الدولة الأخرى ، إجراءات المساءلة الجنائية ضد رعاياها الذين ارتكبوا جرائم في إقليم الدولة الطالبة .
- ٢ - يكون طلب مباشرة إجراءات المساءلة الجنائية مصحوباً بأدلة الإثبات المتأحة والمتعلقة بالجريمة المرتكبة .
- ٣ - تقوم الدولة المطلوب إليها بإعلام الدولة الطالبة بنتيجة ما تم بشأن هذا الإبلاغ ، ولذا صدر حكم حائز قوة الشيء المقضى تسلم إليها صورة منه .

الباب السابع

تدخل القنصل

(مادة ٢٠)

- ١ - يتعين على السفارات المختصة في أي من الدولتين المتعاقدتين ، في حالة القبض على أحد رعايا الدولة الأخرى ، أن تخطر على وجه السرعة وفي مدة لا تتجاوز سبعة أيام ، الهيئة الدبلوماسية أو القنصلية لهذه الدولة .
- ٢ - ويكون للوظفين الدبلوماسيين أو القنصلين الحق في زيارة هذا المواطن والتحدث معه ومكتبه وفي توقيع وكيل عنه أمام القضاء ، ما لم يعارض المواطن في ذلك صراحة بحضور الموظف القنصل .

القسم الثاني

تسليم المجرم

(مادة ٢١)

تعهد الدولتان أن تبادلاً تسلم الأشخاص الموجودين فيإقليم أي منها والموجه إليهم أتهام أو الحكم عليهم من السلطات القضائية في الدولة الأخرى، وفقاً للقواعد والشروط الواردة في المواد التالية :

(مادة ٢٢)

يمكون لتسليم جائزاً :

(أ) عن أفعال تشكل طينا لقوانين الدولتين جرائم معاقباً عليها في تشريعات الدولتين بعقوبة سالبة للحرية تزيد مدتها الأقصى على سنة على الأقل أو يقويها تأشيد.

(ب) عن أحكام الإدانة الصادرة من محكمة الدولة الطالبة عن البرائم المشار إليها في الفقرة (أ) بشرط ألا تقل مدة العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها من سنة لشهر.

(ج) إذا تحقق طلب التسلیم بعدة أفعال مختلفة معاقباً عليها في تشريع الدولة الطالبة والدولة المطلوب إليها بعقوبة سالبة للحرية دون أن يستوف بعضها الشرط المتعلق بمدة العقوبة ، يكون للدولة المطلوب إليها الشخصية في أن تقرر التسلیم بالنسبة لهذه الأفعال .

وفي جميع الأحوال ، يتبع أن تكون العقوبة المنصوص عليها في تشريع الدولة الطالبة أو العقوبة المحكوم بها مقررة بعذارخ المقوبات في الدولة المطلوب إليها .

(مادة ٢٣)

لابجوز التسلیم :

١ - إنما كان الشخص المطلوب تسليمه من رحمة الدولة للمطلوب إليها ، ويعتبر العبرة في تحديد الجنسية بتاريخ وقوع الحرية المطلوب من أجلها التسلیم . وفق هذه

الحالة تقوم الدولة المطلوب إليها بناء على طلب الدولة الطالبة بإحاله الموضوع إلى السلطات الخنثة ب المباشرة الدعوى الجنائية بها ، ولما أن تستعين في هذا الشأن بالتحقيقات التي أجرتها الدولة طالبة التسلیم .

٢ - إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسلیم تعتبر جريمة سياسية أو مرتبطة بجريمة سياسية في الدولة المطلوب إليها التسلیم . ولا يعد الاعتداء على حياة رئيس إحدى الدولتين أو أفراد أسرته جريمة سياسية .

٣ - إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسلیم عسكرية بختة .

٤ - إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسلیم ، قد ارتكبت كلها أو بعضها في الدولة المطلوب إليها التسلیم أو في مكان يخضع لولايتها القضائية .

٥ - إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسلیم قد صدر بشأنها حكم نهائي في الدولة المطلوب إليها التسلیم أو صدر بشأنها أمر بوقف السير في الدعوى أو بعدم وجود وجه لإقامتها .

٦ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد انقضت أو العقوبة قد سقطت وفق أحكام تشريعات أي من الدولتين الطالبة أو المطلوب إليها هند تلقى طلب التسلیم .

٧ - إذا صدر عفو شامل في الدولة الطالبة أو الدولة المطلوب إليها التسلیم . ويشترط في الحالة الأخيرة أن تكون الجريمة من عداد الجرائم التي يمكن توجيه الاتهام بشأنها في هذه الدولة إذا ما ارتكبت خارج إقليمها من أجنبى عنها .

(مادة ٢٤)

يجوز رفض التسلیم :

١ - إذا كانت الجريمة المعنية معاقبا عليها بالإعدام في تشريع إحدى الدولتين فقط .

٢ - إذا كانت الجريمة موضوع طلب التسلیم خلا للاتهام داخل الدولة المطلوب منها أو يمكن قد صدر بشأنها حكم نهائي في دولة ثالثة .

(مادة ٢٥)

لا يجوز التسليم إذا كانت لدى الدولة المطلوب منها أسباب جدية للاعتقاد بأن طلب التسليم وأن استند إلى أحدي جرائم القانون العام إنما قدم بهدف عماكرة أو معاقبة الشخص لاعتبارات تتعلق بالمنصر أو الديانة أو الجنسية أو الرأي السياسي أو أن يكون من شأن توافر أي من هذه الاعتبارات زيادة مركبة لهذا الشخص حرجا .

(مادة ٢٦)

١ - يقدم طلب التسليم كتابة ويرسل بالطريق الدبلوماسي .

٢ - يكون طلب التسليم مصحوبا بما يلى :

(أ) أصل حكم الإدانة أو أمر القبض أو أية أخرى لها ذات القوة وصادرة طبقا للأوضاع المقررة في قانون الدولة الطالبة ، أو صورة رسمية مما تقدم .

(ب) بيان بالأفعال المطلوب التسليم من أجلها موثقا فيه زمان ومكان ارتكابها وتكييفها القانوني مع الإشارة إلى المواد القانونية المطبقة عليها وصورة من هذه المواد .

(ج) أوصاف الشخص المطلوب بأكبر قدر ممكن من الدقة وأية بيانات أخرى من شأنها تحديد شخصه وجنسيته .

(مادة ٢٧)

١ - في أحوال الاستعجال يجوز أن تطلب السلطات القضائية في الدولة الطالبة القبض على الشخص وحيسه مؤقتا .

٢ - يتضمن طلب الحبس المؤقت الإشارة إلى توافر أحدي الوثائق المنصوص عليها في البند (أ) من المادة ٢٦ مع بيان الجريمة التي ارتكبت ومدة العقوبة المقررة لها أو المحكوم بها وزمان ومكان ارتكابها وأكبر قدر ممكن من المعلومات التي تسمح بتحديد شخص المطلوب ومكان توادجه .

- ٣ - يبلغ طلب الحبس المؤقت إلى السلطات القضائية في الدولة المطلوب إليها
أماماً مباشرةً بطريق البريد أو البرق أو بآية وسيلة كتابية أخرى .
- ٤ - إذا تمكنت مطابقة الطلب للأحكام المنصوص عليها في هذا القسم ، توقي
السلطات القضائية في الدولة المطلوب إليها تنفيذه طبقاً لتشريعها . وتحاط السطة
الطالبة دون تأخير بما تأخذ بشأن طلبها .

(مادة ٢٨)

- ١ - يجوز الإفراج عن الشخص إذا لم تتقى الدولة المطلوب إليها طلب التسليم
والوثائق المبينة في البند ٢ من المادة ٢٦ خلال عشرين يوماً من تاريخ القبض .
- ٢ - في جميع الأحوال ، لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس المؤقت أربعين يوماً من
تاريخ القبض .
- ٣ - يجوز الإفراج المؤقت في أي وقت ، على أن تخذل الدولة المطلوب إليها
التدابير التي تراها ضرورية للحيلولة دون هروب الشخص المطلوب .
- ٤ - لا يحول الإفراج دون القبض على الشخص ثانيةً وتسلمه إذا ورد طلب
التسليم بعد ذلك .

(مادة ٢٩)

إنما ذات الدولة المطلوب إليها التسليم أنها في جمجمة إلى إيضاحات تكميلية للتحقيق
من توافر الشروط المنصوص عليها في هذا القسم كاملاً ورأت إمكان سد هذا النقص
أخطرت بذلك الدولة الطالبة بالطريق الدبلوماسي قبل رفض الطلب ، وللدولة المطلوب
إليها التسليم تحديد ميعاد الحصول على هذه الإيضاحات .

(مادة ٣٠)

إذا قدمت للدولة المطلوب إليها التسليم عادةً طلبات تسليم من دول مختلفة إما عن
ذات الأفعال أو عن أفعال متعددة ، فيكون لهذه الدولة أن تفصل في هذه الطلبات
بحيلق حروتها ، على أن تراضي في ذلك كافة المتروف وعلى الأخص إمكان التسليم اللاحق
فيما بين الدول الطالبة وتاريخ وصول الطلبات وجنسي الشخص المطلوب ودرجة خطورة
المجاز والمكان الذي ارتكبت فيه .

(مادة ٤١)

١ - دون الاعلال بحقوق الدولة المطلوب إليها أو بحقوق الغير، وبناء على طلب الدولة الطالبة ، تقوم الدولة المطلوب إليها وفقا للإجراءات المقررة في تشريعها الجنائي بضبط وتسليم الأشياء :

(أ) التي تصلح أدلة لاتهامات .

(ب) المتحصلة من الجريمة وغير عليها قبل تسلم الشخص المطلوب أو بعد ذلك .

(ج) التي تم اكتسابها في مقابل الأشياء المتحصلة من الجريمة .

٢ - يمكن تسلم الأشياء وإن تعذر تسلم الشخص المطلوب نتيجة هربه أو وفاته .

٣ - إذا كانت الدولة المطلوب إليها أو الغير قد اكتسب حقوقاً على هذه الأشياء فيما ينبع ردها في أقرب وقت ممكن ولا مضر وفات إلى هذه الدولة بذل الاتهام من مباشرة الإجراءات في إلزام الدولة الطالبة .

(مادة ٤٢)

١ - تخبر الدولة المطلوب إليها التسليم بالطريق الدبلوماسي الدولة الطالبة بقرارها بشأن التسليم .

٢ - يجب تسبب قرار الرفض الكلى أو الجزئي .

٣ - في حالة المواجهة ، تحدد الدولة المطلوب إليها أكثر المطرق ملائمة لتنفيذ التسليم وزمانه ومكانه وتحمّل الدولة الطالبة عسا بذلك .

٤ - مع مراعاة الحالة المخصوص عليها في البند الخامس من هذه المادة ، إذا لم يتم استلام الشخص المطلوب في التاريخ المحدد ، جاز الإمتناع عنه بمنقولات تمحّل شرط يوطّن التاريخ المحدد للتسليم ، وفي جميع الأحوال يطلق صراحة بضوابط ثلاثة أيام يوم اعتباراً من هذا التاريخ ، ويجوز للدولة المطلوب إليها منطلب التسليم عن ذات الفعل .

٥ — إذا حالت ظروف استثنائية دون تسليم أو استلام الشخص المطلوب وجب على الدولة ذات الشأن أن تخبر الدولة الأخرى بذلك قبل انتضاء الميعاد وتفق الدولتان على تاريخ آخر، وإذا اقتضى الحال على مكان آخر للتسليم . وفي هذه الحالة تطبق أحكام البند السابق .

(مادة ٣٣)

١ — إذا كان الشخص المطلوب تسلمه متهمًا أو محكوماً عليه في الدولة المطلوب إليها التسليم عن جريمة غير تلك التي يقوم عليها طلب التسليم وجب على هذه الدولة ، رغم ذلك ، أن تفصل في طلب التسليم وأن تخبر الدولة الطالبة بقرارها فيه وفقاً للشروط المنصوص عليها في البنددين ١، ٢ من المادة ٣٢ . ومع ذلك في حالة القبول يُؤجل تسليم الشخص المطلوب حتى تنتهي محاكمته في الدولة المطلوب إليها ويتم التسليم عندئذ في تاريخ محدد وفقاً لأحكام المادة ٣٢ بند ٣ وتطبق أحكام البنددين ٤، ٥ من المادة المشار إليها .

٢ — لا تتحول أحكام هذه المادة دون إمكان إرسال الشخص المطلوب على سبيل التأكيد للشول أمام السلطات القضائية للدولة الطالبة وذلك بشرط أن يستمر حبسه وأن يعاد إرساله فور صدور قرار هذه السلطات .

(مادة ٣٤)

لا يجوز توجيه اتهام إلى الشخص الذي سلم ولا محاكمته ولا حبسه تنفيذاً لعقوبة ، أو فرض قيد على حريته ، وذلك عن جريمة سابقة على تاريخ التسليم خلاف تلك التي طلب التسليم من أجلها إلا في الأحوال الآتية :

(أ) إذا وافقت على ذلك الدولة التي سلمته وذلك بشرط تقديم طلب جديد مصححوباً بالمستندات المنصوص عليها في المادة ٢٦ وعضر قضائي يتضمن أقوال الشخص المسلم بشأن امتداد التسليم ويشار فيه إلى أنه أتيحت فرصة إبداء دفاعه أمام سلطات الدولة المطلوب إليها التسليم .

(ب) إذا كان الشخص المسلم قد أتيحت له حرية الخروج منإقليم الدولة المسلمة إليها ولم يغادره خلال الثلاثين يوماً التالية لإطلاق سراحه نهائياً أو عاد إليها باختياره بعد مغادرته .

(مادة ٣٥)

إذا عدل التكيف القانوني لل فعل موضوع الحسارة أثناء سير الإجراءات المتخذة ضد الشخص المسلم فلا يجوز توجيه اتهام إليه أو محاكمته إلا إذا كانت العناصر المكونة لجريمة ، لتنكيفها الجديـد تـبع التـسلـيم .

(مادة ٣٦)

باستثناء الحالـة المنصوصـ عليها في المـادـة ٤٣ فـقرـة بـ تـشـرـطـ موـافـقـةـ الـدـوـلـةـ الـمـطـلـوبـ إـلـيـهـ لـسـيـاحـ لـلـدـوـلـةـ الطـالـبـةـ بـتـسـلـيمـ الشـخـصـ الـمـسـلـمـ إـلـيـهـ إـلـىـ دـوـلـةـ ثـالـثـةـ . وـتـوـجـهـ الـدـوـلـةـ الطـالـبـةـ طـلـبـاـ إـلـىـ الـدـوـلـةـ الـمـطـلـوبـ إـلـيـهـ مـصـحـوـبـاـ بـصـورـةـ مـنـ الـمـسـتـنـدـاتـ الـمـقـدـمةـ مـنـ الـدـوـلـةـ الثـالـثـةـ .

(مادة ٣٧)

١ - توافق كل من الدولتين على مرور الشخص المسلم إلى أي منها من دولة ثالثة عبر أراضيها وذلك بناء على طلب موجه إليها بالطريق الدبلوماسي . ويجب أن يكون الطلب مؤيدا بالمستندات الازمة ثبات أن الأمر متعلق بجريمة يمكن أن تؤدي إلى التسليم . ومع ذلك إذا كان الشخص المطلوب مروره من رعايا الدولة المطلوب إليها فيتمكن لهذه الدولة رفض طلب المرور .

٢ - في حالة استخدام الطرق الجوية تـبع الأحكـام الآتـية :

(أ) إذا لم يكن من المقرر هبوط الطائرة تقوم الدولة الطالبة بإخطار الدولة التي ستـعـبرـ الطـائـرـةـ فـضـاءـهاـ مـقـرـرـةـ وـجـودـ الـمـسـتـنـدـاتـ الـمـنـصـوـصـ عـلـيـهـ فـقـرـةـ ٢ـ فـقـرـةـ ١ـ مـنـ الـمـادـةـ ٢٦ـ . وـفـيـ حـالـةـ الـهـبـوـطـ الـاضـطـرـارـيـ تـرـتـبـ عـلـىـ هـذـاـ الـأـخـطـارـ آـثـارـ طـلـبـ الـجـيـسـ الـمـؤـقـتـ المـشارـ إـلـيـهـ فـيـ الـمـادـةـ ٢٧ـ وـتـوـجـهـ الـدـوـلـةـ الطـالـبـةـ طـلـبـاـ حـادـيـاـ بـالـمـرـورـ .

(ب) إذا كان من المقرر هبوط الطائرة وجب على الدولة الطالبة أن تقدم طلبا بالمرور طبقا لأحكـامـ البـندـ ١ـ مـنـ هـذـهـ الـمـادـةـ .

(مادة ٣٨)

١ - تـحـمـلـ الـدـوـلـةـ الـمـطـلـوبـ إـلـيـهـ جـمـلةـ الـمـصـرـوـقـاتـ النـاشـئـةـ عـنـ إـبـرـاءـاتـ التـسـلـيمـ عـلـىـ إـقـلـيمـهـ .

٤- تتحمل الدولة الطالبة المعرفة ثمن مرور الشخص على أرض

(Digitized by srujanika@gmail.com)

تمحرو طلبات التسليم وكذلك الأوراق المقدمة بالتطبيق **الأحكام المدنية** من نسختين بلغة الدولة الطالبة . وترفق بها نسختان مترجمتان إلى لغة الدولة المطلوب إليها . . . ومع ذلك عند تعبير الترجمة إلى هذه اللغة تكون الترجمة إلى اللغة الفرنسية أو الإنجليزية مقيدة .

(٤٦) ملحة

باستثناء أحكام مسداً القسم ، وبموجب قانون الدولة المطلوب به اليملا وملده بالتنمية
لإجراءات تسع المجرمين والقبض المؤقت .

الفصل الثالث

مکتبہ ملک

(ଶ୍ରୀମଦ୍ଭଗବତ)

تقتصر كل من الدولتين للثمانين الائتلافى بالاستكمال إجراءات وضع مذكرة الاستفادة
موضع التنفيذ وفقاً لدستورها . ويحمل بها اعتباراً لـ ٢٥ يونيو لسنة العشرين التي أتتى الاستلام بأختصار .

(४५३८)

هذه هذه الاتفاقيات غير محددة، ويجدر بالذكر أن ممثلي الدولتين ألمانيا والسويد بها في أي وقت يخطر على طرف الآخر كتابة بذلك بــ الطلاق الميلودي، وفي هذه الحالة يسرى الإنذار بعد انتصاف سنة من تاريخ تسلیم هذا الإخطار.

وإشهاداً على ذلك ، تم ختم هذه الاتفاقية والتوقيع عليها، في جلسة مشتركة بين الدولتين المذكورتين في ذلك ..

حررت هذه الاتفاقية في القرم بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٩٦ دون تحالف بـالناتـاتـ العربـيةـ والـتركـيـةـ وـالـفـرـنـسيـةـ وـالـصـوـصـ الـثـلـاثـةـ قـوـةـ الـزـلـامـيـةـ مـتـسـاوـيـةـ . وـعـنـ الـاـخـلـافـ فـيـ التـفـسـيرـ يـعـتـدـ بـالـغـرـنـيـ .

عن جمهورية تونس

عن ثورة مصر العربية

وزارة الخارجية

قرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٩١

وزير الخارجية :

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٩ الصادر بتاريخ ٤/٦/١٩٨٩ بالموافقة على اتفاقية التعاون القضائي في المواد الجنائية وتسليم المجرمين بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا الموقعة في أنقرة بتاريخ ٤/٤/١٩٨٨ ،

وعل موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٤/٦/٢٥ ١٩٨٩ ،

وعل تصديق رئيس الجمهورية بتاريخ ٤/٦/٢٨ ١٩٨٩ ،

قبرص

(مادة وحيدة)

تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية التعاون القضائي في المواد الجنائية وتسليم المجرمين بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا الموقعة في أنقرة بتاريخ ٤/٤/١٩٨٨

ويعمل به اعتبارا من ١٢/١/١٩٩٢

سليم بتاريخ ١٦/١١/١٩٩١

وزير الخارجية

عمرو موسى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٩٤

بشأن الموافقة على اتفاق منحة بـمبلغ ١٠٠ مليون كرون دانمركي وملحقيه
(أ، ب) بين حكومتي جمهورية مصر العربية والدانمرك للمساهمة في
إزالة الآثار التي سببها أزمة الخليج والموقـع في القاهرة بتاريخ ١٥/٩/١٩٩١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

قرد :

(مادة وحيـدة)

وافق على اتفاق منحة بـمبلغ ١٠٠ مليون كرون دانمركي وملحقيه (أ، ب) بين
حكومتي جمهورية مصر العربية والدانمرك للمساهمة في إزالة الآثار التي سببها أزمة الخليج
والموقـع في القاهرة بتاريخ ١٥/٩/١٩٩١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخرة سنة ١٤١٢ هـ
(المـوافق ٥ نـوفـمبر سـنة ١٩٩١ م) .

حسـن مـبارـك

اتفاق

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الدانمارك
بشأن

منحة حكومية دانمركية إلى جمهورية مصر العربية

توضيد

رغبة من حكومتي جمهورية مصر العربية والدانمارك في تقوية التعاون التقائيدي والعلاقات الودية بين هذين البلدين ، وافتتا كمساهمة في إزالة الآثار التي سببها أزمة الخليج ، على مساعدة مالية دانمركية ، في شكل منحة ، تناح لحكومة جمهورية مصر العربية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق والملاحق المرفقة بها والتي تشكل جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق .

(مادة ١)

تعريفات

لأغراض هذا الاتفاق وإذا لم ينص على غير ذلك ، فإن التعبيرات المنصوص عليها فيما يلي تعني الآتي :

”الأطراف“ تعنى بالنسبة لحكومة الدانمارك وزارة الخارجية (دانيا) وبالنسبة لحكومة جمهورية مصر العربية وزارة التعاون الدولي أو لكلا الطرفين أي هيئة أخرى لها سلطة أداء الوظائف التي تؤديها حالياً الميئتان المذكورة .

() تعنى هيئة التنمية الدولية .

(مادة ٢)

مبلغ المنحة

تباح حكومة الدانمارك من خلال الهيئة الدانمركية المساعدات في التنمية الدولية لحكومة جمهورية مصر العربية كمنحة مبلغ ١٠٠ (مائة) مليون كرون دانمركي للأغراض المنصوص عليها في الماد (٣) .

(مادة ٣)

استخدام مبلغ المنحة

يستخدم مبلغ المنحة في الآتي :

(ملions كرون دانمرک)

١٠ ١ - مساهمة في الصندوق الاجتماعي للتنمية

٤٥ ٢ - استيراد أدوية أساسية من الدانمرک فيما يتفق
مع ما ورد بالقائمة الواردة في الملحق رقم (١)

٤٥ ٣ - استيراد سلع رأسمالية وآلة لمع غيار فيما يتفق
مع ما ورد بالقائمة الواردة بالملحق (٢)

الملحق (١) و (٢) يشكل جزءاً مهماً من هذا الاتفاق .

(ملحة ٤)

سحب مبلغ المنحة

١ - يتم بناء على طلب حكومة الدانمرک فتح حساب " بالعملة الصعبة " باسم
المعونة الخاصة للحكومة الدانمرکية " (والذى يطلق عليه فيما بعد حساب العملة الصعبة)"
لدى البنك المركزي المصري الذى يعمل هنا كوكيل منفذ نيابة عن حكومة جمهورية
مصر العربية .

تم فتح حساب بفائدة يطلق عليه هنا فيما بعد " حساب محل " لدى بنك تجاري
تم الاتفاق عليه من قبل الطرفين بفرض إيداع المقابل المحلي المتراكم .

تحول دانيا إلى حساب العملة الصعبة كاملاً مبلغ المنحة على شريحتين ، تحول
الشريحة الأولى وقيمتها ٧٥ مليون كرون دانمرکي بعد توقيع لاتفاق المالي وتم تحويل
الشريحة الثانية ٢٥ مليون كرون دانمرکي . عندما يصل سحب الشريحة الأولى إلى ٧٥٪ؐ
بشرط أن تكون إجراءات التنفيذ قد روعيت بشكل صرفي .

(مادة ٥)

المشاركة في الصندوق الاجتماعي للتنمية

١ - تكون المساهمة في الصندوق الاجتماعي للتنمية بناء على طلب من الصندوق الاجتماعي وطبقاً للاتفاق مع هيئة التنمية الدولية ويتم تحويلها إلى الحساب الخاص لدى البنك الأهلي المصري بمجرد قيام مشروع الصندوق الاجتماعي بفتحه .

(مادة ٦)

تسهيلات النقد الأجنبي

١ - تقوم سفارة مملكة الدانمرك بالقاهرة بالإعلان في نفس الوقت في مصر والدانمرك لتعريف الشركات الدانمركية والمستوردون المصريين المرتقبين بالنقد الأجنبي المتاح مشيراً إلى شروط التقدم ، إجراءات التقديم وأنواع تاريخ تقديم بالطلبات .

٢ - يتم تقديم الطلبات بلغة الإنجليزية إلى البنك المركزي المصري وصورة إلى وزارة التعاون الدولي وسفارة مملكة الدانمرك بالقاهرة . ويجب أن يكون للطلب مصحوباً بفاتورة مبدئية سارية لمدة ٩٠ يوماً وبيان من المطالبين عن واردات سابقة من الدانمرك إن وجدت .

٣ - يودع المستوردون مع الطلب ما يعادل ٣٪ من القيمة GiF بالعملة المحلية في الحساب المحلي لدى البنك التجاري . على أن يعاد حساب المبلغ النكلي بالعملة المحلية بسعر الصرف الساري في تاريخ فاتورة الشحن النهائية التي يصدرها المورد ، ويتم إجراء تسوية نهائية أخذًا في الاعتبار المبلغ المودع بصفة مبدئية .

٤ - يجتمع ممثلون عن وزارة التعاون الدولي ، البنك المركزي المصري وسفارة مملكة الدانمرك في القاهرة مرة كل شهر أو عند الضرورة لتقرير أي الطلبات يوصى بقبولها .

٥ - إن موافقة سفارة مملكة الدانمرک على أى عقد يتم تمويله طبقاً لهذا الاتفاق لا يرتب أية مسئولية عليها تتعلق بتنفيذ هذا العقد . كما أنه لا يقع على عاتق السفارة أية مسؤولية تنشأ عن الاستخدام الكافى للبضائع المولة في نطاق هذه الاتفاقية وعن التشغيل الجيد للشروعات الموردة إليها بهذه البضائع .

٦ - يمكن استخدام هذه المبالغ فقط لأداء مدفوّعات لبضائع يتم التعاقد عليها مد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إلا إذا اتفق الطرفان على غير ذلك .

(مادة ٧)

استخدام المقابل المثل لمبلغ المنحة

١ - يستخدم المقابل المثل كمساهمة إضافية للصندوق الاجتماعي أو لتغطية التكلفة المحلية في مساعدات المشروعات التي يتفق عليها في إطار المبادئ الكلية لبرنامج التعاون الإنمائي المصري الدانمركي .

٢ - تخصيص المقابل المثل لمبلغ المنحة يتم على أساس مقررات من حكومة مصر وبموافقة هيئة الدائنين قبل التنفيذ ، على أن يتم الاتفاق على ذلك قبل الإفراج عن الشريحة الثانية المنصوص عليها في المادة الرابعة .

(مادة ٨)

الشحن

تم شحن البضائع التي تغطيها هذه الاتفاقية طبقاً لمبدأ حرية الملاحة في التجارة الدولية في نطاق المنافسة الحرة والمادلة .

(مادة ٩)

الاستيراد والضرائب على الواردات وآية مصروفات عامة أخرى

لا يجوز استخدام المنحة الدانمركية في سداد أى رسوم أو ضرائب إضافية على الواردات أو آية مصاريف محلية أو مصاريف عامة أخرى أو أعباء تعويض رسوم

الإنتاج المحلي أو تأمينات اجتماعية أو مصروفات أو ودائع تتعلق بإصدار مدفوعات أو تراخيص استيراد جميع المعدات أو المواد أو التوريدات أو قطع الغيار التي تقدمها الدانمرك .

(مادة ١٠)

المعلومات والمتابعة والتقييم

تعاون الأطراف تعاونا كاملا لضمان تحقيق أغراض هذا الاتفاق وتحقيقاً لهذا يقوم الأطراف بتبادل وجهات النظر بشأن المسائل المتعلقة بالمشروع ويزود كل طرف الطرف الآخر بالمعلومات التي تطلب بشكل معقول عن الأمور موضوع التساؤل .

(مادة ١١)

مدة تنفيذ المشروع

تبلغ مدة تنفيذ المشروع ٦ أشهر ومن المقدر أن يكون تاريخ البدء أول نوفمبر ١٩٩١

(مادة ١٢)

المراجعة

يمنع ممثلو المراجع العام الدانمركي الحق في القيام في حالة الضرورة بأى أعمال تتعلق بالمراجعة والفحص وذلك فيما يختص باستخدام المنحة الدانمركية لوقفها لمستندات الخاصة بها .

(مادة ١٣)

دخول الاتفاق حيز النفاذ

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ الإخطار بتمام إنتهاء الإجراءات القانونية من جانب حكومة جمهورية مصر العربية .

(مادة ٣٤)

انهاء الاتفاقية

تنتهي هذه الاتفاقية بانتهاء تنفيذ جميع الالتزامات الناشئة عنها تنفيذاً كاملاً ويجوز لأطرافها الاتفاق على إنهاء الاتفاقية من خلال كتاب متبادل أو من طرف واحد بمقتضى إخطار بالإنتهاء.

يصبح هذا الإخطار سارياً المفعول بعد ثلاثة شهور من تسلمه الطرف الآخر وإشهاداً على ما تقدم فإن الأطراف من خلال ممثلهم المخولين لهذا الفرض قد وقعوا هذا الاتفاق من أصلين كل منهما باللغتين العربية والإنجليزية ولكل منهما نفس الجهة وعند الاختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزي.

تم في القاهرة يوم الأحد الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٩١

عن

حكومة الدنمارك

يوجين بواجيه

سفير

مرفق (١)

من

حكومة جمهورية مصر العربية

دكتور / موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولي

لحوظة أساسية

١ - انسولين .

٢ - أدوية أساسية أخرى كما جددت بواسطة تقرير منظمة الصحة العالمية مسلسل ٦١٥ لعام ١٩٧٧ (اختيار الأدوية - تقريرلجنة الخبراء منظمة الصحة العالمية) .

صرف (٣)

قائمة بالسلع في إطار برنامج المعاونة الخاص المقدم من حكومة السссريه :

- اطعمة وحيوانات حية :

.. - حيوانات حية .

٨٠ - معونات غذائية خاصة .

٢ - مواد خام غير صالح للأكل والوقود :

٩/٢ - مواد خام حيوانية وزراعية (غير محددة) .

٤ - حيوانات وزيوت نباتية ، دهون ، شمع خام :

٤/٣ - زيوت ودهون حيوانية ونباتية مجهزة من أصل حيواني ونبائي .

٥ - منتجات كيماوية ومتطلقاتها :

١/٥ - كيماويات عضوية .

٣/٥ - مواد صباغة ، ودباغة وتكفون .

٤/٥ - منتجات طبية وحيوانية .

٧/٥ - أحماق صناعية ومواد بلاستيكية خام .

٨/٥ - أحماق صناعية ومواد بلاستيكية مصنعة .

٩/٥ - مواد ومنتجات كيماوية (غير محددة) .

٦ - سلع مصنعة ومصنعة أساسا طبقا للمواد (نصف مصنعة) :

٢/٦ - منتجات المطاط (فيها عدا الأناث) .

٣/٦ - تصنيع الفلين الخشب (فيها عدا الأناث) .

٤/٦ - ورق ، ألواح ورق ، مواد أنواع لباقة الورق من الورق أو ألواح الورق .

٥/٦ - خيوط النسيج للأقمشة ، مواد مصنعة ، مواد أخرى غير محددة ومنتجات المتعلقة بها .

٦/٦ - مواد مصنعة غير معدنية عضوية .

٧/٦ - حديد وصلب .

٨/٦ - معادن غير حديدية .

٩/٦ - تصنيع المعادن .

٧ - معدات وألات للتشغيل :

١/٧ - معدات وألات توليد الطاقة .

٢/٧ - آلات مخصصة لصناعات محددة .

٣/٧ - آلات تشغيل معدني (قطع غيار) .

٤/٧ - آلات صناعية عامة ومعدات (غير محددة) وقطع غيار .

٥/٧ - معدات مكتبية وبيانات آلية لتشغيل المعدات .

٦/٧ - أجهزة ومعدات وإعاده إنتاج في مجال الاتصالات والتسجيل .

٧/٧ - آلات كهربائية وأجهزة وعدد (غير محددة) قطع غيار كهربائية المترتبة بها (تضمن إجزاء غير كهربائية للأجهزة المترتبة الكهربائية) .

٨/٧ - عربات للطرق .

٩/٧ - معدات نقل أخرى .

٨ - معدات مصنعة متنوعة :

١/٨ - تركيبات غير محددة في مجال الصرف الصحي - الضخ التسخين والإضاءة .

٧/٨ - أجهزة ومعدات غير محددة متخصصة وعلمية والرقابة عليها .

٨/٨ - أجهزة فوتوغرافية ، معدات وتوريدات وسلح ضوئية غير محددة وساعات ومنبهات .

٩/٨ - أدوات متنوعة أخرى .

وزارة الخارجية

قرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩١

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ١٩٩١/١١/٥ بالموافقة على اتفاق منحة بـ ١٠٠ مليون كرون دانمركي وملحقيه (أ، ب) بين حكومتي جمهورية مصر العربية والدانمرك للمساهمة في إزالة الآثار التي سببها أزمة الخليج والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٩/١٥ ،
وعلى تصديق رئيس جمهورية بتاريخ ١٩٩١/١١/٩ ،

قرد :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق منحة بـ ١٠٠ مليون كرون دانمركي وملحقيه (أ، ب) بين حكومتي جمهورية مصر العربية والدانمرك للمساهمة في إزالة الآثار التي سببها أزمة الخليج والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٩/١٥

ويعمل به اعتباراً من ١٩٩١/١١/٢٨

صدر بتاريخ ١٩٩١/١١٢/٢٨

وزير الخارجية

عمرو موسى

قرار رئيس مجلسهارية مصر العربية

رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم بشأن المساعدة الاقتصادية بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا الجنوبية والمؤقعة في القاهرة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩١.

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

قرر :

(مادة وحيضة)

موفق جمل مذكرة التفاهم بشأن المساعدة الاقتصادية بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا الجنوبية والمؤقعة في القاهرة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩١، وذلك من التحفظ بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربى الآخر سنة ١٤١٢ هـ
(الموافق ٥ نوفمبر سنة ١٩٩١ م).

حسن مبارك

مذكرة تفاهم

بشأن

المساعدة الاقتصادية من جمهورية كوريا إلى جمهورية مصر العربية

عام :

١ - تعتبر هذه المذكرة عن تفاهم حكومي جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا بشأن رغبتهما في تنشئة وتفوية علاقات الصداقة بين البلدين .

٢ - تقدم حكومة جمهورية كوريا إلى حكومة جمهورية مصر العربية منحة سلعية للاستخدام بمبلغ ٨ مليون دولار أمريكي تخصص على الوجه التالي :

- (أ) معدات مهنية ٢ مليون دولار أمريكي .
- (ب) معدلات طبية ٢ مليون دولار أمريكي .
- (ج) سيارات إطفاء حريق وسيلوات شرطة ٣ مليون دولار أمريكي .
- (د) معدات للدراسات الفنية ١ مليون دولار أمريكي .

وسوق يتم الاتفاق على قائمة هذه السلع فيما بين الطرفين .

السلطات :

٣ - تكون السلطات المختصة المسئولة عن إنجاز هذه المعونة هي :

(أ) عن الجانب المصري :

- (معدات مهنية) وزارة القوى العاملة والتدريب .
- (معدات طبية) وزارة الصحة .
- (معدات طبية) جامعة الأزهر .

- وزارة التعليم
(معدات طبية للمستشفيات الجامعية ،
ومعدات للدروس الفنية) .
- وزارة الداخلية
(سيارات إطفاء حريق وسيارات شرطة) .
- (ب) عن الجانب الكوري :
- وزارة الخارجية .
- المسؤوليات :
- ٤ - يقوم الجانب الكوري بتوريد البنود الموضحة أعلاه (سيف) إلى الموانئ المصرية .
- ٥ - يضمن الجانب الكوري أن تكون البنود الموردة من نوع جيد وقابل للتسويق وصالح أيضاً للوفاء بالاحتياجات المصرية .
- ٦ - السلطات المنفذة المصرية سوف تكون مسؤولة عن سرعة التخلص الجمركي في الموانئ المصرية ولا يتحمل الجانب الكوري أية جمارك أو أية رسوم محلية أو تكلفة للنقل الداخلي مطلوبة في مصر .
- ٧ - تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ التوقيع .
- ٨ - يمكن إدخال أية تعديلات على هذه المذكرة في أي وقت عن طريق تبادل خطابات بين الموقعين وبعد اتخاذ الإجراءات القانونية الازمة .
- وقدت من نسختين باللغتين العربية والإنجليزية لكل منها نفس المعجمية ، وفي حالة الاختلاف في الترجمة يطبق النسخة الإنجلizi .

تم بالقاهرة في العاشر من شهر أكتوبر ١٩٩١

عن حكومة كوريا
السفير نجسون بارك
القنصل العام في القاهرة

عن حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور موسى مكرم الله
وزير الدولة للتعاون الدولي

وزارة الخارجية

قرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩١

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٤٣٨) لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ١٩٩١/١١/٥ بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم بشأن المساعدة الاقتصادية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا الجنوبية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/١٠/١٠؛
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/١١/٩؛

قرد نـ

(مادة وحيلة)

تنشر في الجريدة الرسمية مذكرة التفاهم بشأن المساعدة الاقتصادية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا الجنوبية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/١٠/١٠

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٩١/١٠/١٠

صدر بتاريخ ١٩٩١/١١/٢٤

وزير الخارجية

عمرو موسى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٩١

بشأن شاغلي الوظائف الفنية بممهد التخطيط القومي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعدل القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء معهد التخطيط القومي ؛

وعدل القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ؛

وعدل القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات
العلمية ؛

وبناء على ما عرضه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط ؛

قرد :

(المادة الأولى)

يسرى جدول المرتبات وللبدلات المرافق لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه
على شاغلي الوظائف الفنية بممهد التخطيط القومي ، كما يسرى عليهم أي تعديل يطرأ
على هذا الجدول من تاريخ نفاذة .

وفيما عدا مكافآت النصحيم والامتحان والكتنرول تسرى على شاغلي الوظائف
المذكورة المزايا والمكافآت الأخرى المطبقة على أفرادهم بالجامعات والتي يصدر
بتخديدها قرار من وزير التخطيط وبالمسيرات التي تتفق مع طبيعة العمل بالمعهد .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ إنشره ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٤١٢ هـ
(الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩١ م)

حسني مباركة

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٩١

بإنشاء المجلس الأعلى لراصد وعدها للبحوث
قطاع البحث العلمي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العاملين في المؤسسات
العلمية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٠ لسنة ١٩٦٨ بإعادة تنظيم المركز القومي للبحوث ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦١٧ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم أكاديمية البحث
العلمي والتكنولوجيا ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤١ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء وتنظيم معهد بحوث
البترول ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم
الجامعات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٧٧ بتحديد اختصاصات وزير الدولة
للبحث العلمي والطاعة التربوية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء معهد تيودرو بلهازن
للأبحاث ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء مركز بحوث وتطوير
القلادات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم المعهد القومي للطيران

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم المعهد القومى للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وببناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

(السادة الأول)

ينشأ مجلس أعلى لمراكم ومعاهد البحوث التابعة لقطاع البحث العلمي يسمى "المجلس الأعلى لمراكم ومعاهد البحوث" ويشكل على النحو الآتى :

وزير الدولة لشئون البحث العلمي .

رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

رؤساء ومديرو مراكز ومعاهد البحوث

نواب رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

رئيس قطاع البحث العلمي بوزارة البحث العلمي .

رئيس الإدارة المركزية للشئون العلمية بوزارة البحث العلمي

أمين عام مجلس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

أقدم نائب رئيس أو مدير لكل من مراكز ومعاهد البحوث

ثلاثة من ذوى الخبرة المتخصصين في شئون البحث العلمي يعينون لمدة سنتين قابلة

للتجدد ، وذلك بقرار من وزير الدولة لشئون البحث العلمي بعد أخذ رأى رئيس

الأكاديمية .

ويقوم نائب رئيس المجلس مقام رئيس المجلس عند غيابه .

وفي حالة غياب رئيس المجلس ونائبه يتولى أقدم رؤساء أو مديري مراكز ومعاهد البحوث رئاسة المجلس .

ويكون للمجلس أمين يتولى أمانة المجلس ويقوم بتحميم البيانات والإحصاءات والاتصال بالأجهزة المدنية وإعداد الموضوعات التي ينظرها المجلس ، ويصدر بتعيينه قرار من وزير الدولة لشئون البحث العلمي بعدأخذ رأي الأكاديمية .

(المادة الثانية)

يختص المجلس الأعلى للراصد ومعاهد البحث بما يأتي :

المسائل المنوطة بالمجلس الأعلى للجامعات بما يتفق مع طبيعة العمل بتلك المراكز ومعاهد وبما لا يتعارض مع القرارات المنظمة لها .

التنسق بين مراكز ومعاهد البحث .

بحث القضايا المتصلة بخطة التنمية القومية وتحديد دور مراكز ومعاهد البحث في حلها .

النظر في سبل دعم الأنشطة البحثية وتكوين الكوادر العلمية بمراكز ومعاهد البحث .

دراسة وسائل التهوض بالمسؤولية الوطنية للراصد ومعاهد واقتراح سبل تطوير أنشطتها ومستوى أدائها .

دراسة الموضوعات ذات الطابع المشترك بين مراكز ومعاهد والتي تتطلب قراراً موحداً بشأنها .

النظر فيها يحيطه إليه وزير الدولة لشئون البحث العلمي ورئيس الأكاديمية ورؤساء ومديري المراكز ومعاهد من مسائل .

(المادة الثالثة)

يصدر بتنظيم العمل بالمجلس قرار من وزير الدولة لشئون البحث العلمي .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٤١٢ هـ

(الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩١ م)

حسين مباركي

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٩١

بإنشاء الهيئة القومية للاستشعار من بعد وعلوم الفضاء

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الم هيئات العامة ؛

وعلم القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للمملكة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ في شأن المحاسبة الحكومية ؛

وعلم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ بتنظيم أكاديمية البحث العلمي
والكتنولوجيا ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٨ بشأن تنفيذ الأعمال المساحية
المهنية والإشراف عليها ، والقرارات الصادرة له ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وببناء على ما رأته مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى "الهيئة القومية للاستشعار من بعد وعلوم الفضاء"
ت تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة وتتبع وزير الدولة لشئون البحث
العلمي .

مادة ٢ - تهدف الهيئة إلى تحقيق الاستفادة من الكترونيات الحديثة للاستشعار
من بعد وعلوم الفضاء باستخدام الصور الإلكترونية للأقمار الصناعية والصور والسجلات
الإلكترونية عن مركبات الاستشعار الجوى والأجهزة الأرضية وذلك في الأغراض

التي تتكون منها من الجهات المختصة في مجالات المسح الجيولوجي وحصر موارد التراث الطبيعية والمعاونة في مشروعات التخطيط المنشئية والعمارية و مختلف التطبيقات الصناعية .

ولا تنحل أحكام هذه المادة بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

مادة ٣ - يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل على الوجه الآتي :

(١) رئيس الهيئة

(ب) ممثلون لوزارات الزراعة والصناعة والبترول والثروة المعدنية والبحث العلمي والأشغال العامة والموارد المائية والإسكان والتعهير من درجة رئيس إدارة مركبة على الأقل يختار كل منهم الوزير المختص .

(ج) عدد لا يتجاوز خمسة من ذوى الخبرة يصدر بتعيينهم قرار من وزير الدولة لشئون البحث العلمي لمدة عامين قابلة للتجديد .

ويصدر بتعيين رئيس الهيئة وتمديد مرتبه بدلاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الدولة لشئون البحث العلمي .

مادة ٤ - مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض من إنشائها كما يصدر الأئمة الداخلية للأمور المتعلقة بالشئون الفنية والمالية والإدارية للهيئة .

مادة ٥ - يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسهمرة على الأقل كل شهرين أو كلما دعت الضرورة وتكون اجتماعاته محضرة بحضور أغلبية أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ويعتبر التساوى يرجع بالجانب للذى منه الرئيس وتبليغ هذه القرارات إلى وزير الدولة لشئون البحث العلمي لاعتراضها فإذا لم يعرض عليها خلال شهر من تاريخ إبلاغه بها تعتبر نافذة .

مادة ٦ - يتولى رئيس الهيئة تمثيلها أمام القضاء وفي صلاحتها بالغير، كما يقوم بتنفيذ قوارن مجلس الإدارة واتصريف شئون الهيئة.

مادة ٧ - تكون للهيئة موازنة خاصة في إطار الميزانية العامة للدولة ويكون لها حساب ختامي وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتقضي بانتهاءها.

مادة ٨ - تتكون موارد الهيئة بما يأتي :
الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة.

الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا التي يقبلها مجلس إدارة الهيئة بما يتفق وأفراضاها.

ماتتقاضاه الهيئة من مقابل إجراء البحوث والدراسات وتأدية الخدمات للغير وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية.

أية موارد أخرى مقررة قانوناً.

مادة ٩ - ينقل إلى الهيئة مشروع الاستشعار من بعد الذي تولاه أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وتؤول إلى الهيئة جميع أصول موجودات هذا المشروع وما له من حقوق وما عليه من التزامات.

وتتخذ الإجراءات لنقل الاعتمادات المالية المخصصة لمشروع من موازنة الأكاديمية إلى موازنة الهيئة.

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٤١٢ هـ
(الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩١ م)

حسني مبارك

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٩١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقمي ٤٢٨ لسنة ١٩٨٧ و ١٩٠ لسنة ١٩٩١ :

قرر :

(المادة الأولى)

قبول استقالة السيد الدكتور / بطرس غالى نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية ووزير الدولة لشئون المиграة والمصريين في الخارج .

(المادة الثانية)

يلنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية م

صلت برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٤١٢ هـ
(الموافق ١٨ ديسمبر سنة ١٩٩١ م) .

حسنی مبارڪ

باسم الشعب
المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ٧ ديسمبر سنة ١٩٩١ الموافق غرة جمادى الآخرة سنة ١٤١٢ هـ

صدر الحكم الآتي :

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عوض محمد عوض المرئي رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين ومحمد ولی الدين جلال وفاروق عبد الرحيم غنيم وعبد الرحمن فصیر ومحمد على عبد الواحد والدكتور عبد المجيد محمد فياض .
أعضاء :

المفوض والسيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة

أمين السر والسيد / رأفت محمد عبد الوحد

في القضية المقيدة يجدون المحكمة الدستورية العليا برقم ١٥ لسنة ٨ قضائية « دستورية » .

المفوعة من :

المسيلة / امتنان محمد عبد الحميد صادق .

تم

١ - السيد / جمال عبد العليم أحمد مرزوق .

٢ - السيد / رئيس مجلس الوزراء .

الأجراءات

بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٨٦ أودع الأستاذ صفي الدين مصطفى المحامى قلم ركاب المحكمة صحيفة هذه الدعوى طلب فيها الحكم بعلم دستورية المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالإجراءات التى تتخذ وفقاً للمادة (٢٩٣) من قانون العقوبات .

وقدمنت هيئة قضaya الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى أو برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسه ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

من حيث ان الواقع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق -
تحصل في أن المدعى كانت قد حصلت على حكم قضائى فى الدعوى رقم ٣٣
لسنة ١٩٨٤ أحوال شخصية السيدة زينب باستحقاقها نفقة مؤقتة لها ولصغيرها
من المدعى عليه الأول . واذ امتنع عن الوفاء بما في ذمته من النفقة ، فقد أقامت
قضيتها بالطريق المباشر الجنحة رقم ١١٥٦ لسنة ١٩٨٦ السيدة زينب ، غير أن المدعى
عليه الأول دفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها قبل الأوان مستدلاً في ذلك
إلى حكم المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ التي لا تجيز -
في الأحوال التي تطبق فيها المادة (٣٤٧) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية -
السير في الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٢٩٣) من قانون العقوبات
ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو بأجرة الحضارة أو الضراعة قد استند الاجراءات
المنصوص عليها في المادة (٣٤٧) من الائحة المشار إليها . واذ كذلك الدعم بعلم

قبول الدعوى الجنائية لرفعها قبل الأوان متصلة بالشروط التي تطلبها المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ لجواز تحريرها من قبل المدعية ضد المدعى عليه الأول ، فقد جعلت المدعية دستورية هذا المرسوم بقانون مستندة في ذلك الى أنه أتي بقيده على تطبيق المادة (٢٩٣) من قانون العقوبات كانت السلطة التشريعية قد رفضته من قبل مما يهدّد تحدياً لها واغتصاباً لسلطتها وخروجها بالتالي على أحكام الدستور ، هذا بالإضافة الى اتفاء حالة الضرورة التي تطلبها المادة (٤١) من دستور مصر الصادر سنة ١٩٢٣ لجواز اصدار المرسوم بقانون المطعون عليه ، وكذلك انعدام الدليل على أن البرلمان قد دعى لاقراره ، ومن ثم يزول ما كان له من قوة القانون . واذ صرحت محكمة الموضوع للمدعية برفع الدعوى الدستورية ، فقد أقامت الدعوى المائلة .

وحيث ان الأوضاع الشكلية للنصوص التشريعية سواء في ذلك تلك المتعلقة بالشروط التي يفرضها الدستور لمباشرة الاختصاص باصدارها في غيبة السلطة التشريعية أو بتفويض منها أو ما كان متصلة منها باقتراحها أو اقرارها أو اصدارها حال انعقاد السلطة التشريعية ، إنما تتحدد على ضوء ما قررته في شأنها أحكام الدستور المعول به حين صدورها .

وحيث ان بين من الاطلاع على أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ -
الخاص بالإجراءات التي تتخذ وفقاً للماد (٢٩٣) من قانون العقوبات - أنه صدر
استناداً إلى المادة (٤١) من دستور مصر الصادر سنة ١٩٢٣ التي تنص على أنه
« اذا حديث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الاسراع الى اتخاذ تدابير
لَا تتحمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مرسوم تكون لها قوة القانون بشرط
ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادي وعرض
هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له ، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين
زال ما كان لها من قوة القانون » .

وحيث أن المدعية تتعنى على المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ مخالفته لنص المادة (٤) من الدستور المشار إليه بمقوله أن حالة الضرورة التي توسيع اصداره متنافية وأفقها أضيق بالتألي مخالفًا لذلك الدستور وبالاطلاع .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة بدءاً بدستور سنة ١٩٢٣ وانتهاءً بـ الدستور القائم ، تفصح جميعها عن اعتناقها لنظرية الضرورة وتضميـنـا الأحكامـاـ في صلـبـها تـمـكـيـنـاـ لـلـسـلـطـةـ التـنـفـيـذـيـةـ - فيما بين أدوار انعقاد السلطة التشريعية أو حال غيـبتـهاـ منـ موـاجـهـةـ أوـضـاعـ اـقـاهـرـ أوـ مـلـحـةـ تـطـرـأـ خـلـالـ هـذـهـ الفـتـرةـ الزـمـنـةـ وـتـلـجـنـهاـ إـلـىـ الـأـسـرـاعـ فـيـ اـتـخـاذـ تـدـابـيرـ لاـ تـحـتـمـلـ التـأخـيرـ فـيـ شـأنـهـاـ ،ـ وـمـنـ ثـمـ يـكـونـ تـدـخلـهاـ بـهـذـهـ التـدـابـيرـ ،ـ وـتـطـيـقـهاـ لـهـاـ ،ـ مـبـرـراـ بـحـالـةـ اـنـضـرـورـةـ وـمـسـتـنـداـ إـلـيـهـاـ ،ـ وـبـالـقـدـرـ الـذـيـ يـكـونـ مـتـنـاسـبـاـ مـعـ مـتـطـلـبـاتـهـاـ ،ـ وـبـوـصـفـهـاـ تـدـابـيرـ مـنـ طـبـيـعـةـ اـسـتـشـائـيـةـ ،ـ ذـلـكـ أـنـ الـأـصـلـ فـيـ نـصـوصـ الدـسـتـورـ -ـ وـعـلـىـ مـاـ جـرـىـ بـهـ قـضـاءـ هـذـهـ الـمـحـكـمـةـ -ـ أـنـهـ تـمـثـلـ القـوـاءـ وـالـأـصـوـلـ الـتـىـ يـقـومـ عـلـيـهـاـ نـظـامـ الـحـكـمـ فـيـ الدـوـلـةـ ،ـ وـهـىـ باـعـتـبارـهـاـ كـذـلـكـ تـتـبـواـ مـقـامـ الصـدـارـةـ بـيـنـ قـوـاءـ الدـنـيـاـ الـعـامـ الـتـىـ يـتـعـينـ اـحـتـرـامـهـاـ وـالـعـملـ بـمـوجـبـهـاـ باـعـتـبارـهـاـ أـسـمـىـ الـقـوـاءـ الـآـمـرـةـ وـأـحـقـهـاـ بـالـنـزـولـ عـلـىـ أـحـكـامـهـاـ .ـ وـاـذـ كـانـ الدـسـتـورـ قدـ حـدـدـ لـكـلـ سـلـطـةـ عـامـةـ وـظـائـفـهـاـ الـأـصـلـيـةـ وـمـاـ تـبـاشـرـهـ مـنـ أـعـمـالـ أـخـرىـ لـاـ تـدـخـلـ فـيـ نـطـاقـهـاـ ،ـ بـلـ تـعـدـ اـسـتـشـائـهـ يـرـدـ عـلـىـ أـصـلـ اـنـحـصارـ نـشـاطـهـاـ فـيـ الـمـجـالـ الـذـيـ يـتـقـقـ مـعـ طـبـيـعـةـ وـعـلـائـفـهـاـ ،ـ وـكـانـ الدـسـتـورـ قدـ حـصـرـ هـذـهـ الـأـعـمـالـ الـاـسـتـشـائـيـةـ وـبـيـنـ بـصـورـةـ تـفـصـيلـيـةـ قـوـاءـ مـارـسـتـهـاـ ،ـ تـعـيـنـ عـلـىـ كـلـ سـلـطـةـ فـيـ مـباـشـرـتـهـاـ لـهـاـ أـنـ تـنـتـزـمـ حدـودـهـاـ الـضـيـقةـ وـأـنـ تـرـدـهـاـ إـلـىـ ضـوـابـطـهـاـ الـدـقـيقـةـ الـتـىـ عـيـنـهـاـ الدـسـتـورـ ،ـ وـالـاـ وـقـعـ عـلـمـهـاـ مـخـالـفـاـ لـأـحـكـامـهـ .ـ

وـحيـثـ أـنـ قـوانـينـ هـوـ مـاـ تـخـصـ بـهـ السـلـطـةـ التـشـريـعـيـةـ تـبـاشـرـهـ وـفـقاـ للـدـسـتـورـ فـيـ اـطـارـ وـظـيـفـتـهـ الـأـصـلـيـةـ ،ـ وـكـانـ الـأـصـلـ هـوـ أـنـ تـتـولـيـ السـلـطـةـ التـشـريـعـيـةـ بـنـفـسـهـاـ مـباـشـرـةـ هـذـهـ الـوـظـيـفـةـ الـتـىـ أـسـنـدـهـاـ الدـسـتـورـ لـهـاـ وـأـقـامـهـاـ عـلـيـهـاـ ،ـ إـلـاـ أـنـ

الدستور المصري جسيماً، ومن بينها دستور سنة ١٩٢٣، كان عليها أن توافق ما يقتضيه الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من تولي كل منها لوظائفها في المجال المحدد لها أصلاً، بضرورة المحافظة على كيان الدولة واقتدار النظام في ريعها أزاء ما قد تواجهه – فيما بين أدوار انعقاد السلطة التشريعية أو حال غيابها – من مخاطر تلوح قدرها أو تشخيص الأضرار التي توأكها، يستوي في ذلك أن تكون هذه المخاطر من طبيعة مادية أو أن يكون قيامها مستنداً إلى ضرورة تدخل الدولة بتنظيم شرعي يكون لازماً لمواجهة التزاماتها الدولية التي حل ميعاد ايفائها قبل انعقاد السلطة التشريعية، ولقد كان النهج الذي التزمته هذه الدستور على اختلافها – وعلى ضوء موجبات هذه الموازنة – هو تخويفها السلطة التنفيذية الاختصاص باتخاذ التدابير العاجلة الالزمة لمواجهة أوضاع استثنائية سوءاً بالنظر إلى طبيعتها أو مداها، وتلك هي الضرورة التي اعتبر الدستور قيامها من الشرائط التي تطلبها لزالة هذا الاختصاص الاستثنائي، ذلك أن الاختصاص المخول للسلطة التنفيذية في هذا النطاق لا يعدو أن يكون استثناءً من أصل قيام السلطة التشريعية على مهمتها الأصلية في المجال التشريعي، إذ كان ذلك، وكانت التدابير العاجلة التي تتخذها السلطة التنفيذية لمواجهة حال الضرورة نابعة من متطلباتها، فان افتكاكها عنها يوقعها في حومة المخالفة الدستورية، ذلك أن توافر حالة الضرورة – بضوابطها الموضوعية التي لا تستقل السلطة التنفيذية بتقديرها – هي علة اختصاصها بمواجهة الأوضاع الطارئة والضغطة بتلك التدابير العاجلة بل هي مناط مباشرتها لهذا الاختصاص، واليها تمتد الرقابة الدستورية التي تباشرها هذه المحكمة لاتتحقق من قيامها في الحدود التي رسمها الدستور لها ولضمان ألا تحول هذه الرخصة التشريعية – وهي من طبيعة استثنائية – إلى سلطة تشريعية كاملة ومطلقة لا قيد عليها ولا عاصم من جموحها أو انحرافها.

وحيث أن ما تناه المدعى من اتفاء حالة الضرورة التي توسيع اصدار المرسوم بمقابل المطعون عليه، مردود بأنه صدر في شأن يتعلق بالتنظيم القضائي

الذى أضفى اتساعاً قوائمه محتواها لاتفاق الغاء الامتيازات الأجنبية ، فقد حل هذا المرسوم بقانون — وعلى ما يبين من مذكرة التفسيرية وتقرير لجنة العقائية بمجلس النواب — اشكالاً كان قد ثار في العمل فى شأن تطبيق كل من المادتين (٢٩٣) من قانون العقوبات و (٣٤٧) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، فجعل أعمال المادة (٢٩٣) المشار إليها ممتنعاً قبل استفاد الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٣٤٧) من اللائحة المذكورة ، كما قضى بأن التنفيذ بالاكراه البدنى الذى يقع طبقاً للمادة المذكورة تستنزل مدة من عقوبة الحبس التى يحكم بها طبقاً للمادة (٢٩٣) من قانون العقوبات ، وبذلك حدد هذا المرسوم بقانون اختصاص كل جهة ، ومواضع التطبيق لكل من هاتين المادتين . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تدل مضبوطة الجلسة الثالثة لدور الانعقاد العام المنعقد في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ على أن المرسوم بقانون المطعون عليه صدر ضمن مرايسيم بقوانين أخرى هي المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن توسيع اختصاص المحاكم المختلطة بالنسبة لرعايا بعض الدول ، والمرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالتشريع الذى تطبقه المحاكم المختلطة ، والمرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ بتعديل الأمر العالى الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٩٨٣ بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، والمرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ بشأن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية المصرية ، والمرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣٧ بتعديل الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية المختلطة والمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالإجراءات فى مواد الأحوال الشخصية . وجميعها تتعلق بالتنظيم القضائى وتنظيم اختصاصات المحاكم والقوانين التى تطبقها والقواعد الاجرائية التى تتبع أمامها بعد ابرام الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات الأجنبية ولاجئة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة وما يترب عليها ، والموقع عليه بموجبه في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ بين مصر ومندوبي الدول صاحبة الامتيازات الصادر بالموافقة عليه في ٢٤ يوليه سنة ١٩٣٧ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٧ ، اذ كان ذلك وكان بين من هذه المضبوطة

أنه صيغت هذه المراسيم اقتضته ضرورة لاتخاذ التأخير تتمثل في وجوب العمل بها ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ تنفيذاً للاتفاق المشار إليه ، فان رئيس الدولة اذا أصدر التشريع المطعون عليه في تلك الظروف ، لا يكون مجاوزاً جلود سلطنته طبقاً للمادة (٤١) من دستور سنة ١٩٣٦

وحيث ان النعي بزوال قوة القانون التي كانت للمرسوم بقانون المطعون عليه لعدم دعوة البرلمان لاقرائه ، مردود بأن الثابت من مضابط البرلمان دعوه الى اجتماع غير عادى وعرض هذا المرسوم عليه في أول اجتماع له ، وأن مجلس الشيوخ قد أقره بالجلسة الثانية دور الانعقاد غير العادى المنعقدة بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، كذلك أقره مجلس النواب بالجلسة الثالثة لهذا الدور المنعقدة بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، اذ كان ذلك ، وكان البرلمان بمجلسية قد أقر المرسوم بقانون المطعون عليه على ما سلف البيان ، فان قوة القانون تستقر بصفة نهائية لأحكامه المطابقة في نصها وفهوها للدستور ، ويكون هذا الوجه من النعي بالتالي على غير أساس حررياً بالرفض .

وحيث أن ما تناه المدعية من أن المرسوم بقانون المطعون عليه قد تخضى بقيوداً على حكم المادة (٢٩٣) من قانون العقوبات خلافاً للاتجاه الذي كان سائداً عند اقراراع البرلمان على نص المادة المذكورة ، مردود بأنه لما كان رئيس الدولة قد أصدر هذا المرسوم استناداً الى المادة (٤١) من دستور سنة ١٩٣٦ ، وكانت المراسيم بقوانين التي تصدر طبقاً لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون ، ومن ثم فإنها تتناول بالتنظيم كل ما يتراوله القانون ، كذلك فإن هذا العيب لو صحي ، لا يعود أن يكون نعيماً بمخالفة مرسوم بقانون لا تجاه ساد المجلس التشريعى ولا يصلح بالتالي سبيلاً للطعن على نص في قانون أو لائحة بعدم الدستورية ، ذلك أن المناط في تقرير دستورية النص التشريعى أو عدم دستوريته هو باتفاقه أو مخالفته لأحكام الدستور المنوط بهذه المحكمة صونها وحمايتها .

وحيث أنه لما تقدم تكون الدعوى بعدم الدستورية غير قائمة على أساس سليم من القانون متعينا رفضها .

فلهذه الأسباب

حُكِّمت المحكمة بـ رفض الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعية المصاروفات ، ومبْلَغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

صدر هذا الحكم من الهيئة المبيئة بصدره ، أما السيد المستشار محمد ولی الدين جلال الذى سمع المراقبة وحضر المداوله ووقع مسودة الحكم فقد جلس بدله هند تلاوته السيد المستشار حمدى محمد على .

باسم الشعب
المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ٧ ديسمبر سنة ١٩٩١ الموافق غرة
جمادى الآخر سنة ١٤١٢ هـ .

صدر الحكم الآتي :

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عوض محمد عوض المر .. رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين ومحمد
ولى الدين جلال وفاروق عبد الرحيم غنيم وعبد الرحمن نصير وسامي فرج يوسف
ومحمد على عبد الواحد .

والسيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره
والسيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٣١ لسنة ١٠
قضائية « دستورية » .

المرفوعة من :

السيد / عماد الدين حمدى محمد .

فسد

- ١ - السيد / رئيس الجمهورية بصفته .
- ٢ - السيد / رئيس مجلس الوزراء بصفته .
- ٣ - السيد / وزير العدل بصفته .
- ٤ - السيد / رئيس مجلس القضاء الأعلى ومجلس تأديب القضاة بصفته .
- ٥ - السيد / النائب العام بصفته .

الاجرام

بتاريخ ٦ يوليه سنة ١٩٨٨ أودع الأستاذ / محمد صلاح الدين السهلي المحامي نائباً عن الأستاذ / حافظ السلمي المحامي بصفته وكيلاً عن المدعى السيد / عماد الدين حمدي محمد قلم كتاب المحكمة صحيفة هذه الدعوى طلب فيها الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السلطة القضائية والمواد (٩٩) ، (١٠٧) ، (١٠٨) منه .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها أصلياً الحكم بتعديل قبول الدعوى ، واحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الواقع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحقق في أن مجلس تأديب القضاة كان قد قضى بعزل المدعى من وظيفته القضائية اعملاً بالمواد (٩٩) ، (١٠٧) ، (١٠٨) من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السلطة القضائية ، فطعن على قرار عزله أمام الدائرة المدنية بمحكمة النقض - دائرة طلبات رجال القضاء - حيث قيد طلبه تحت رقم ٥٧ قضائية . وبناء نظر هذه الدائرة لذلك الطلب ، دفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ، وإذا ارتأت جدية دفعه ، فقد صرحت له برفع الدعوى الدستورية ، فاقام الدعوى الماثلة .

وحيث أن هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول الدعوى الماثلة في خصوص ما ورد بها من طعن بعدم الدستورية على المواد (٩٩)، (١٠٧)، (١٠٨) من القرارات بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه بمقولة أن محكمة الموضوع لم تصرح للمدعى بالطعن عليها، وبالتالي فإن نعيه عدم دستوريتها لا يعد وأن يكون اختصاصا لها عن طريق الدستوى الأصولية التي لا يجوز قبولها أمام هذه المحكمة وفقا للأوضاع المنصوص عليها في قانونها.

وحيث أن هذا النعي مردود بأن المدعى اذ طعن أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بأكمامه، وكان التصريح الصادر عنها برفع المدعوى الدستورية قد تعلق بهذا القرار بقانون في جملة أحكامه، فإن هذا التصريح يكون منصرا إلى مواده بأكملها بما في ذلك تلك التي عينها المدعى بنوائتها وحددها على وجه الخصوص، الأمر الذي يتبع معه رفض هذا الدفع.

وحيث أذ المدعى ينسى على القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه انطواهه على عيدين شكليين هما صدوره في غير حالة الضرورة بالمخالفة لنص المادة (١٤٧) من الدستور، وعدم مراعاة الأغلبية الازمة لاقراره وفقا لما تنص عليه المادة (١٠٧) من الدستور.

وحيث أن الأصل في الرقابة التي تباشرها هذه المحكمة على دستورية النصوص التشريعية أنها رقابة شاملة تتناول كافة المطاعن الموجهة إليها أيا كانت طبيعتها، وأنها وبالتالي لا تقتصر على العيوب الموضوعية التي تقوم على مخالفة نص تشريعي للمضمن الموضوعي لقاعدة واردة في الدستور، وإنما تمتد هذه الرقابة – وبوصفها رقابة مركبة قصرها الدستور والمشروع كلاهما على هذه المحكمة – إلى المطاعن الشكلية التي تقوم في مبناتها على مخالفة نص تشريعي للأوضاع الاجرائية التي تطلبها الدستور سواء في ذلك ما كان منها متصلة باقتراح النصوص

التشريعية أو أقراراتها أو اصداراتها حال انعقاد السلطة التشريعية ، أو ما كان منها متعلقاً بالشروط التي يفرضها الدستور لمباشرة الاختصاص باصداراتها في غيبة السلطة التشريعية أو بتفويض منها ، وذلك لورود النصوص المنظمة لهذه الرقابة في صيغة عامة مطلقة ، ولأن قصرها على المطاعن الموضوعية الموجهة إلى النصوص التشريعية ، إنما يخرج عيوبها الشكلية عن ولاية هذه المحكمة ويحوم بالرقابة عليها إلى رقابة الامتناع عن أعمال النصوص التشريعية المخالفة للدستور ، وهي رقابة كانت تفتقر إلى مناهج موحدة في تقرير ضوابطها ، إذ كان زمامها بيد المحاكم على اختلافها ، وكان لكل منها فهوماً الخاص لأحكام الدستور مما أسف عن تناقض أحکامها في الدعاوى المتماثلة ، وأخل بالوحدة العضوية للنصوص الدستورية ، وحال دون اتساق مفاهيمها وتجانسها ، وهو ما حدا بالدستور وقانون هذه المحكمة إلى ابدالها برقبة البطلان — وبها يفقد النص المحكوم بعدم دستوريته قوته تقاضه لتقوم عليها محكمة عليا تنحصر فيها الرقابة على دستورية النصوص التشريعية جميعها أيا كانت المطاعن الموضوعية إليها كى تتولى دون غيرها صون أحكام الدستور وحمايتها .

وحيث أن الرقابة التي تبادرها هذه المحكمة غايتها أن ترد إلى قواعد الدستور كافة النصوص التشريعية المطعون عليها . وسبيلها إلى ذلك أن تفصل بأحكامها النهائية في الطعون الموجهة إليها شكلية كانت أو موضوعية ، وأن يكون استيفاءها من استيفاء هذه النصوص لأوضاعها الشكلية أمراً سابقاً بالضرورة على خوضها في عيوبها الموضوعية ، ذلك أن الأوضاع الشكلية للنصوص التشريعية هي من مقوماتها تقواد قانونية لا يكتمل كيانها أصلاً في غيبة متطلباتها الشكلية ، وذلك خلافاً للعيوب الموضوعية التي تقوم في مبنها على مخالفة النصوص المطعون عليها لقاعدة في الدستور من حيث مضمونها الموضوعي ، وهو ما يفترض لزوماً اكتمال أوضاعها الشكلية ، وإن شابها عوار موضوعي لخروجهما على الأحكام الموضوعية في الدستور .

وحيث أنه إذ كان ذلك ، فلن الفصل في المطاعن المدعى به مبنى نص تشريعها وقائلة موضوعية في الدستور سواء يتقرر قيام المخالفة المدعى بها أو بتنفيها ، إنما يهدى قضاء في موضوعها منظورا لزومها على استيفاء النص المطعون عليهم للأوضاع الشكلية التي تطلبها الدستور ومانعا من العودة بحثها ، ذلك أن العيوب الشكلية - وبالنظر إلى طبيعتها - لا يتصور أن يكون بحثها تالي للخوض في المطاعن الموضوعية ، ولكنها تقدمها ، ويتعين على هذه المحكمة وبالتالي أن تحرارها بلوغا نهاية الأمر فيها ولو كان نطاق الطعن المعروض عليها محدودا في إطار المطاعن الموضوعية دون سواها ، ومن ثم تفرض العيوب الشكلية نفسها على المحكمة دوما إذ يتحيل عليها أن تتجاهلها عند مواجهتها لأى مطاعن موضوعية ، والأمر على تقىش ذلك حين يكون نطاق الطعن منحصرا في المطاعن الشكلية ، إذ يكون قرار المحكمة بشأنها متعلقا بها وحدها ، ولا يعتبر حكمها برفض هذه المطاعن مطهرا للنصوص المطعون عليها من مثابتها الموضوعية ، أو مانعا كل ذى مصلحة من طرحها على المحكمة وفقا لقانونها .

وحيث أنه أيا كانت المطاعن الموجهة إلى النصوص التشريعية ، فإن قضاء المحكمة في شأنها - وفي النطاق السالف بيانه - إنما يجوز حجية مطلقة في مواجهة سلطات الدولة جميعها ، وبالنسبة إلى الكافية ، وهي حجية لا يجوز المساس بها وتعتبر بذاتها مانعة من إعادة عرض النزاع محلها من جديد على هذه المحكمة .

وحيث أنه إذ كان ما تقدم . وكان قد سبق لهذه المحكمة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٢ التصدى في الدعوى رقم ١٠ لسنة ١ قضائية لنص الفقرة الأولى من المادة (٨٣) من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ منتهية في قضائها - وحيثته مطلقة في مواجهة الكافية وسلطات الدولة جميعها - إلى عدم مستوريتها وذلك فيما تضمنته من حظر الطعن في قرارات نقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة أمام الدوائر المختصة بالفصل

في طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بما يشأن من شئونهم وذلك استناداً إلى أن هذا الحظر ينحل إلى حصانة أسبغها القرار بقانون المطعون عليه على قرارات ادارية نهائية بما يحول دون اخضاعها للرقابة القضائية بالمخالفة لنص المسادة (٤٤) من الدستور ، وكان تضاء هذه المحكمة في تلك الدعوى على النحو المتقدم بيانه هو فصل في عوار موضوعي يقوم على مخالفة نص تشريعى فى قانون السلطة القضائية للمخصوص الموضوعى لقاعدة دستورية توفر لكل ذى شأن حق التقادم الى القضاء وتسقط مواده على اختلافها ، فان قضاها فى هذه المخالفة والقائمة فى موضوعها على طعن موضوعى يكون متضمنا على وجہ القطع واللزموم تحقيقها من استيفاء القرار بقانون الذى اشتعل عليها لأوضاعه التسلكية ، اذ لو قام لديها الدليل على تخلفها لسقط هذا القرار بقانون برمه ، ولا متنع عليها الخوض في اتفاق بعض مواده أو مخالفتها لأحكام الدستور الموضوعية ، الأمر الذى يعتبر معه هذا الوجه من النعى على أساس حرماً بالالتفات عنه .

وحيث أن مناط المصلحة في الدعوى الدستورية – وهي شرط لقبولها – أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بان يكون الفصل في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكانت المصلحة الشخصية وال مباشرة للدعوى تنحصر في النصوص التشريعية المتصلة بدعوى الموضوعية والتي ترتب على تطبيقها في شأنه عزله من وظيفته القضائية . فان نطاق الطعن في الدعوى الماثلة يتحدد بمواد (٩٩) ، (١٠٧) ، (١٠٨) من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية دون مواده الأخرى التي تعنى المعنى عليها ما شاع فيها من تحكم السلطة التنفيذية في كلفة شئون القضاة ومساسها باستقلال السلطة القضائية ، اذ لا صلة لهذه المواد بطلباته الموضوعية التي لا يؤثر فيها الحكم بعدم دستوريتها ؛ الأمر الذي يتبع معه الحكم بعدم قبول النعوى بالنسبة إليها .

وحيث أن المدعى ينعي على المادة (٩٩) من القرار بقانون المطعون فيه اهدارها استقلال السلطة القضائية بمقولة أنها تمكن وزير العدل من التدخل في شئونها بالمخالفة للمادتين (١٦٥) ، (١٦٦) من الدستور .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة (٩٩) المشار إليها تنص على أن تقام الدعوى التأديبية من النائب العام بناء على طلب وزير العدل من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح رئيس المحكمة التي يتبعها القاضي ، كما تنص فقرتها الثانية على أن هذا الطلب لا يقدم الا بناء على تحقيق جنائي أو اداري يتولاه أحد نواب رئيس محكمة النقض أو رئيس محكمة استئناف يندهبه وزير مسدد بالنسبة الى المستشارين أو مستشار من ادارة التفتيش القضائي بالنسبة الى الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضاتها .

وحيث ان تنظيم العدالة وادارتها ادارة فعالة مسألة وثيقة الصلة بالجريدة وصون الحقوق على اختلافها ، وكان الدستور قد كفل للسلطة القضائية استقلالها وبلغ هذا الاستقلال عاصما من التدخل فيه أعمالها أو التأثير في مجرياتها باعتبار أن انتشار النهائي في شأن حقوق الأفراد وواجباتهم وحرماتهم هو يد أصحابها ، وقدر هذا الاستقلال يقوم في مضمونه على أن تفصل السلطة القضائية فيما يعرض عليها من قضية في موضوعية كاملة ، وعلى ضوء الواقع المطروحة عليها ، ووفقا للقواعد القانونية المعمول بها ، ودون ما قيود تفرضها عليها أى جهة أو تدخل من جانبها في شئون العدالة بما يؤثر في متطلباتها ، لتكون لقضاتها الكلمة النهائية في كل مسألة من طبيعة قضائية ، ولتصدر أحكامهم وفقا لقواعد اجرائية تكون منصفة في ذاتها وبما يكفل الحماية الكاملة لحقوق المتخاصمين .

وحيث أن دور وزير العدل سواء في نطاق طلبه رفع الدعوى التأديبية أو ندب من يقوم بإجراء التحقيق السابق عليها ، لا يجرد الدعوى التأديبية من ضمانتها الأساسية ، ولا يجعل السير فيها أو متابعة اجراءاتها أو الفصل فيها لجهة

ادارية ، بل الأمر في شأنها لا زال معقوداً لمجلس التأديب الذي أقامه المشرع من عناصر قضائية تتصدر في التنظيم القضائي درجاته العليا ، واليه تؤول مسئولية تقدير التهمة وزن أدلتها بمقاييس موضوعية ، وهو لا يتقييد في أى حال بما يسفر عنه التحقيق الأولى جنائياً كان هذا التحقيق أم ادارياً ، اذ خوله المشرع حق اطراحته واجراء تحقيق جديد يتحدد على ضوءه مسار الدعوى التأديبية ووجهتها النهائية ، كذلك يستقل هذا المجلس بتحديد اطار الدعوى التأديبية أو نطاقها حين يقرر اسقاط بعض عناصر الاتهام التي تضمنتها عريضتها ، وهو ليس ملزماً بالسير في الدعوى التأديبية ما لم ير وجهاً للاستمرار في اجراءاتها . واستظهار الحقيقة في شأن الاتهام ، والفصل فيه مرده اليه ، فهو الذي يستدعي الشهود ويوجّح ما يطمئن اليه من أقوالهم ويوازنها بدفاع العضو المرفوعة عليه الدعوى وبطلبات النيابة العامة ، ولا يحكم في غيبته الا بعد التحقق من صحة اعلانه ، ولا يصدر حكماً في الدعوى التأديبية ما لم يكن مشتملاً على أسبابه التي بنى عليها ، بما مؤداته أن الدعوى التأديبية زمامها بيده ، واليه مرجعها بداعياً باجراءاتها الأولى والى نهاية مطافها ، ولا يجاوز دور وزير العدل في شأنها مجرد طلب رفعها على ضوء الأدلة التي تتوافق لديه ، أما رفعها و مباشرتها فموكول الى النائب العام بصفته ، كذلك فان من ينبلجه وزير العدل لاجراء التحقيق يظل دوماً من رجال السلطة القضائية ، وحال الأمر فيما أجرأه الى مجلس التأديب الذي أقامه القرار بقانون المطعون عليه على شئون الدعوى التأديبية ، ولم يجز لأى سلطة التدخل في مجرياتها أو اعاقتها على أى نحو ، أو توجيئها وجهة دوافع أخرى ، أو اقحام أدلة عليها أو مراجعة القرار الصادر عن هذا المجلس سواء كان بادانة العضو المرفوعة عليه الدعوى عن التهمة الموجهة اليه أم بتبرئته منها ، اذ كان ذلك ، فان ما قرره المدعى في معناه يكون مفتراً الى سندٍ حرفاً بالرفض .

وحيث أن المدعى ينبع على المادة (١٠٧) من القرار بقانون المطعون عليه أنها تقرر سرية الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية عند النطق بها ، ولا تجيز الطعن فيها ، وتخل بالمساواة القانونية بين أعضاء السلطة القضائية وغيرهم في مجال ضمانة النفاذ انى قضاة تتعدد درجاته ، الأمر الذي ينطوي على مخالفة للساد (٤٠) ، (٦٨) من الدستور .

وحيث أن هذا النبى مردود لأن القرار بقانون المطعون عليه أجاز مسألة القضاة تأديبيا عن طريق دعوى يتم رفعها بجريدة تشتمل على التهمة والأدلة المؤيدة لها ليفصل فيها مجلس خاص مشكلا من سبعة من رجال القضاء هو بطبيعة مراكزهم وأقدمياتهم على القمة من مدارج التنظيم القضائى ، وبالتالي أكثر خبرة ودرأية بأوضاع السلطة القضائية وشئون القائمين عليها وأقدر على الفصل في منازعاتهم) وكان القرار بقانون المطعون فيه قد أحاط دفاعهم في تلك الدعوى بما يكفل ضماناته الأساسية ، ونص في المادة (١٠٧) منه على عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية وأن تكون مشتملة على أسبابها التي تتلى عند النطق بها في جلسة سرية ، وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة العليا وقضاء هذه المحكمة - أن الأحكام التي يتعين النطق بها علانية وفقا لنص المادة (٦٩) من الدستور هي تلك التي تصدر من المحاكم بالمعنى الضيق دون سواها من الهيئات القضائية ، وأن ما ينص عليه المشرع من عدم جواز الطعن في بعض الأحكام القضائية ، لا مخالفة فيه لنصوص الدستور التي لا تحول دون قصر التقاضي على درجة واحدة في المسائل التي فصل الحكم فيها ، وكان المشرع قد أفرد أعضاء السلطة القضائية - المتماثلة مراكزهم القانونية - بهذه التنظيم الخاص بالدعوى التأديبية لدواع اقتضتها المصلحة العامة ووفق أسس موضوعية لا تمييز فيها بين بعضهم البعض ، وبما لا يخل بشرط العمومية والتجريد في القاعدة القانونية ، فان هذا النبى في جميع أوجهه لا يكون قائما على أساس .

وحيث أن المدعى ينبع على المادة (١٠٨) من القرار بقانون المطعون عليه تحديدها العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة باللوم والعزل وذلك بالمخالفة لنص المادة (١٦٩) من الدستور التي تنص على أن القضاة غير قابلين للعزل ، وينظم القانون مساعيهم تأديبيا .

وحيث أن هذا النعى مردود بأن عدم قابلية القضاة للعزل حصانة قررها الدستور والشرع كلامها حماية للوظيفة القضائية ، وتانياً بمن يضططون بأعباءها على أن تصل العدالة طريقها إلى أحكامهم ، أو أن تهن عزائمهم في الدفاع عن الحق والحرية والأعراض والأموال إذا جاز لأى جهة أيا كان موقعها أن تفرض ضغوطها عليهم أو أن تتدخل في استقلالية قراراتهم أو أن يكون سلطتها عليهم بالوعد أو الوعيد حائلا دون قيامهم بالأمانة والمسؤولية على رسالتهم سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . ولا شبهة في أن هذه الحصانة – وذلك غايتها – لا يجوز أن تكون موطنا لحماية أعضاء السلطة القضائية من المسئولية عن عنراطهم التي تخل بشروط توليهم القضاء وقيامهم على رسالته ، ولا أن تكون عاصما من محاسبتهم بما يصدر عنهم من أعمال تؤثر في هيبة السلطة القضائية وعلو منزلتها أو تنتقص من ثقة المتلقين في القائمين على شؤونها ، وإنما يتغير أن تظل الحصانة مرتبطة بمقاصدها ممثلة في تأمين العمل القضائي من محاولة التأثير فيه ضحمة لسلامته ، ذلك أن الدستور فرضها كضمانة لاستقلالية السلطة القضائية – في مواجهة السلطاتتين الآخرين بوجه خاص – تكفل حريتها في العمل وتصون كرامة أعضائها ، وهي تلازم دوما طالما ظل سلوكهم موافقا لواجباتهم الوظيفية ، مستجيبة لمتطلباتها معتصما بالاستقامة وبعد مما يشينها والا حققت مساعيهم تأديبيا وتحتبيهم عن الاستمرار في عملهم اذا هم تنكبوا سبيلا القويم ، وفقدوا بالتالي شروط توليهم أعباء الوظيفة القضائية تحملهم لبعاتها . اذ كان ذلك ، فإن التعارض المقول به

بين الحصانة المائية من العزل التي نص عليها الدستور وجواز مساءلة أعضاء السلطة القضائية تأديبيا وتوقيع جزاء عن مخالفتهم المسلكية قد يصل إلى العزل - يكون منتفيا ، الأمر الذي يضحي معه هذا الوجه من النوع على غير أساس حرفا بالرفض .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصاريف ، ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

صدر هذا الحكم في الهيئة المبينة بصدره ، أما السيد المستشار محمد ولوي الدين جلال الذي سمع المرافعة وحضر المداوله ووقع مسودة الحكم فقد جلس بدله عند قلادته السيد المستشار الدكتور عبد المجيد محمد فياض .

رئاسة الجمهورية

ديوان كبير الأمانة

الادارة العامة للتوقيع والأوسمة

وافق السيد رئيس الجمهورية على الإذن :

للسيد السفير عصام الدين حواس ، سفير ج.م.ع في قطر سابقا ، في قبول وحمل
”وسام الاستحقاق القطري“ الذي منحه من سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ،
أمير دولة قطر ، بمناسبة انتهاء فترة عمله في قطر .

للسيد السفير عزت علي البحيري ، سفير ج.م.ع في بانجى سابقا ، في قبول وحمل
”وسام الاستحقاق من درجة كوماندور“ الذي منحه من نخامة رئيس جمهورية أفريقيا
الوسطى ، بمناسبة انتهاء فترة عمله في بانجى ، وتقديرها لجهوده في تدعيم العلاقات
بين البلدين .

للسيد السفير عادل محمد عباس زكي ، سفير ج.م.ع في الدانمرك سابقا ، في قبول
وحمل ”وسام دانبرو“ من طبقة الصليب الأكبر“ الذي منحه من جلاله ملكة الدانمرك ،
بمناسبة انتهاء فترة عمله بسفارة ج.م.ع في الدانمرك .

للسيد الدكتور مصطفى كرم عبد السلام ، الوزير المفوض التجاري في لاهاي
سابقا في قبور وحمل ”وسام فان أورانج ناسو“ الذي منحه من حكومة هولندا ،
بمناسبة انتهاء فترة عمله بسفارة ج.م.ع في لاهاي .

للسيدة مهير المرشدى و في قبول وحمل ”وسام الاستحقاق للفنون والآداب“
من المبنية الثانية“ الذي منحته من نخامة رئيس جمهورية التونسية ، في مهرجان
قرطاج المسرحي .

للسيد محمد السيد عاصم ، الوزير المفوض بسفارة ج.م.ع في الفيتكان سابقا ،
في قبول وحمل ”وسام القديس جرجس“ من طبقة كوماندور“ الذي منحه من حكومة
الفيتكان ، بمناسبة انتهاء فترة عمله بسفارة ج.م.ع في الفيتكان .

رقم الاريداع بنوار الكتب ١٩٩١/٦٥

المؤسسة العامة لنشر المطبع الأميرية
٢٧٣٢ - ٢٥٢١٧ - ١٩٩١